الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **١٠٨**
الخميس، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيدة هيا رشاد آل خليفة ..... (البحرين)

نظرا لغياب الرئيسة، تولى الرئاسة نائب الرئيسة، السيد والي (نيجيريا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٦٨ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير مجلس حقوق الإنسان

مشروع القرار (A/61/L.67)

السيد بقائي حمانة (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): لقد صوت وفد بلادي مؤيدا مشروع القرار (A/61/L.67)، المعنون ''إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية''، الذي اعتمدته الجمعية العامة هذه الصباح.

تشكل حماية حقوق الشعوب الأصلية في جميع أرجاء العالم مسألة مبدأ لجمهورية إيران الإسلامية، على الرغم من أن إيران ليس لديها أي شعوب أصلية من هذا القبيل. ونؤمن بأن اعتماد الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية بهذه الأغلبية الساحقة سيزيد من الإسهام في حماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية، التي طالما عانت من أوجه الظلم والتمييز بسبب استعمارها والاستيلاء على أراضيها ومواردها.

وإننا نفهم أن حقوق الشعوب الأصلية ينبغي حمايتها وتعزيزها في سياق القانون الوطني والدولي، بما في ذلك مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أي، احترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها.

لقد كان غير مستحب ومؤسفا أن تقرر بضع دول معارضة اعتماد هذه الوثيقة الهامة بتوافق الآراء. ومع ذلك، نأمل كثيرا من تلك البلدان – لا سيما التي لديها مجتمعات كبيرة من السكان الأصليين، خاصة كندا وأستراليا – أن تراقب حقوق شعوبها الأصلية وتحميها.

أرجو تسجيل هذا البيان المقتضب في المحاضر الرسمية للجمعية العامة باعتباره موقف حكومتي.

السيد مالهوترا (الهند) (تكلم بالانكليزية): تُفضل الهند باستمرار تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. ولقد دعمنا الجهود المبذولة في إطار الفريق العامل التابع للجنة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

حقوق الإنسان لوضع مشروع إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وعدم استطاعة الفريق العامل من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن كل جوانب الإعلان، رغم هذه المفاوضات المطولة، لا يدل إلا على شدة تعقيد القضايا المطروحة. وبعد النظر في مشروع القرار على النحو الواجب، أيدنا اعتماده في الدورة الأولى لمجلس حقوق الإنسان في جنيف العام الماضي.

الإعلان لا يحدد ما هي الشعوب الأصلية. ومع ذلك نحن نفهم أن مسألة حقوق الشعوب الأصلية تتعلق بسكان في بلدان مستقلة يُعتبرون أصليين بسبب انحدارهم من نسب سكان عاشوا في البلد، أو في منطقة جغرافية ينتمي إليها البلد، في وقت الغزو أو الاستعمار أو إنشاء حدود الدولة الحالية، والذين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، يحتفظون ببعض من أو كل عاداتهم وأعرافهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وهذا بالتحديد هو التعريف المستخدم في اتفاقيه منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لعام ١٩٨٩. واهتداء بهذا التعريف، نحن نعتبر كل سكان الهند في وقت استقلالنا، وخلفاءهم، سكانا أصليين.

وفيما يتعلق بإشارات الإعلان إلى حق تقرير المصير، نحن نفهم أن حق تقرير المصير لا ينطبق إلا على الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية وأن هذا المفهوم لا ينطبق على الدول المستقلة ذات السيادة أو على شريحة من شعب أو أمة، وهذا هو جوهر الوحدة الوطنية. ونلاحظ أن الإعلان يوضح أن حق تقرير المصير هذا ستمارسه الشعوب الأصلية من حيث حقها في الاستقلال أو الحكم الذاتي في المسائل المتعلقة بشؤونها الداخلية والمحلية، فضلا عن طرق ووسائل تمويل مهامها المستقلة. علاوة على ذلك، تنص المادة ٤٦ بوضوح على أنه لا يوجد في هذا الإعلان ما يمكن تفسيره بأنه يعني ضمنا أن لأية دولة أو شعب أو جماعة أو شخص أي حق في القيام بأي نشاط أو أي عمل يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة أو يؤول على أنه يأذن أو يشجع أي عمل من شأنه أن يفتت أو يمس، كليا أو جزئيا، السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة.

وعلى أساس هذين الفهمين صوتت الهند لصالح اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

السيدة ميو (ميانمار) (تكلمت بالانكليزية): تقر ميانمار تماما بضرورة تعزيز الحقوق السياسية والاقتصادية والثقافية للشعوب الأصلية. ولقد اتبعنا أيضا التقليد العريق المتمثل في دعم تقرير مصير الشعوب الخاضعة للحكم الاستعماري. ولذلك قمنا دائما بدعم حق جميع الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في ممارسة حقها في تقرير المصير وفقا لإعلان الأمم المتحدة بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة.

ونحن نرى أن الشعوب الأصلية المقيمة في دولة ذات سيادة والتي سبق لها أن حققت تقرير المصير تملك حق المشاركة في الشؤون السياسية للدولة وفقا لأحكام القوانين الوطنية. ونحن سعداء بالحكم الذي ينص على أنه لا يوجد في هذا الإعلان ما يجوز تفسيره بأنه يأذن أو يشجع أي عمل يفتت أو يمس، كليا أو جزئيا، السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة.

وينص الإعلان أيضا بوضوح على أن حالة الشعوب الأصلية تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر وأنه ينبغي الأخذ في الاعتبار الخصوصيات الوطنية والإقليمية ومختلف الخلفيات التاريخية والثقافية.

وستفسر ميانمار الأحكام الواردة في الإعلان وفقا لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والوحدة الوطنية. وسيتم تحديد طبيعة ونطاق التدابير التي ستتخذ لتفعيل الإعلان بطريقة مرنة، مع الأخذ في الاعتبار الخلفية التاريخية

والخصوصيات الوطنية في ميانمار. على أساس هذا الفهم، صوت وفد بلادي لصالح القرار ٦١/٢٩٥.

السيد مبويندي (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): لقد توصلنا اليوم إلى معلم تاريخي آخر. ويسر ناميبيا أنها أيدت اعتماد الجمعية العامة اليوم لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. لقد قطعنا شوطا طويلا للوصول إلى ما نحن عليه اليوم. ويتذكر الأعضاء أن ناميبيا، بصفتها رئيسة المجموعة الأفريقية لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، هي التي قدمت طلبا لتأجيل نظر الجمعية العامة في مشروع الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية بغية السماح للدول الأعضاء بالتشاور من أجل اعتماد الإعلان قبل نهاية الدورة الحادية والستين.

لقد فعلنا كل ما في وسعنا من أجل تحقيق هذا الوعد. وشاركنا في المشاورات والمفاوضات المطولة مع الدول التي لديها شواغل، مثلما فعل منا الذين أيدوا الإعلان، والتقينا أيضا مع ممثلي عدة منظمات للسكان الأصليين.

وأكدنا بكل وضوح ومنذ البداية أن ناميبيا لا تعارض فكرة إصدار إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. فنحن، بصفتنا ضحايا تاريخيين للحرمان من حقوقنا، لا يمكن أن نقوم بأي شيء من شأنه أن يُفسر بأنه يحرم أية شعوب من حقوقها الإنسانية. لقد شهدنا بأنفسنا ما هو إنكار حقوقنا. وجربنا بأنفسنا ألم وعذاب معاملتنا باعتبارنا مواطنين من الدرجة الثانية في مسقط رأسنا. ولكوننا ضحايا الظلم، فقد أصبحنا مناصرين لحقوق الإنسان وحق الشعوب في تقرير المصير. إننا أصدقاء لصكوك حقوق الإنسان.

إن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، كما اعتمده مجلس حقوق الإنسان، قد أوجد عددا من المشاكل القانونية لناميبيا. فلا تروق لنا حجة أن الإعلان ليس ملزما. إننا نأخذ التزاماتنا بجدية. وما إن نعتمد صكا نريد تعزيزه والدفاع عنه وحمايته. وما كان يمكن أن يحدث ذلك لو لم ندخل التعديلات التي أدخلناها. لذلك تود ناميبيا أن تسجل فهمها لبعض أحكام الإعلان.

أولا، تفهم ناميبيا أنه ليس في الإعلان ما يمكن تفسيره بأية حال على أنه يعني أن التدابير التي تتخذها الدول لضمان المساواة في التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية والأفراد الأصليين هي، نتيجة لذلك، حقوق جديدة ومنفصلة.

ثانيا، تود ناميبيا أن تسجل فهمها للمادة ٤٦,١ على أنها تؤكد أن الإعلان لا يأذن أو يشجع على الإطلاق أي عمل من شأنه أن يفتت أو يمس، كليا أو جزئيا، السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدول المستقلة ذات السيادة.

ثالثا، تفهم ناميبيا أن لفظة ''القانون'' في المادة ٤٦,٢ من الإعلان تعني القوانين الوطنية للدول. وعليه، تفهم ناميبيا أن ممارسة الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان تخضع للقيود التي تحددها الأطر الدستورية وغيرها من القوانين الوطنية للدول.

إن الشعوب الأصلية جزء لا يتجزأ من مجتمعنا. إنهم ليسوا كيانا يتميز عن بقيتنا، سواء أكان ذلك ثقافيا أو لغويا، أو من حيث أسلوب حياتهم. والصيد والتجمع أمر عابر في حياة أي مجتمع، وليس من ملامحه الدائمة. ولكننا ندرك أن هناك مجتمعات مهمشة تاريخيا تحتاج إلى مساعدة خاصة لتتمكن من التمتع بالحقوق المكرسة في دستورنا والاستفادة من الفرص السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ولهذا، كلفت حكومة ناميبيا نائب رئيس الوزراء بترؤس برنامج للتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المهمشة. ونعتقد أنه لن يطول الوقت حتى تُمكّن تلك

المجتمعات المهمشة من المشاركة على قدم المساواة مع الآخرين في حياة المجتمع والتمتع بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية المستحقة لأعضاء المجتمع كافة.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إن نيبال تقدر هذه الفرصة للتصويت على هذا الإعلان التاريخي بشأن حقوق الشعوب الأصلية بعد مفاوضات طويلة في كل من مجلس حقوق الإنسان وهنا في الجمعية العامة. لقد صوتت نيبال لصالح القرار ٢٩٥/٦١، حيث أننا ملتزمون تماما بحماية حقوق ومصالح مختلف الشعوب الإثنية والأصلية وتعزيزها.

ونيبال، كدولة ذات تركيب عرقي متنوع وتستضيف الكثير من الشعوب الأصلية، ما فتئت تحترم حقوق تلك الشعوب. والنظام الديمقراطي الجديد في نيبال ملتزم تماما بحماية حقوق الشعوب الأصلية، وقد انتهج مسار إطارٍ ديمقراطي شامل للجميع، الأمر الذي يجسده اتفاق السلام الشامل، والدستور المؤقت الذي اعتُمد في العام الماضي، والاتفاق الذي تم التوصل إليه في وقت سابق من العام الحالي بين الحكومة وممثلي الجانجاتيس *Janjatis* والشعوب الأصلية. وستُدرج تلك الالتزامات في الدستور الجديد، الذي ستضعه الجمعية التأسيسية التي سيتم انتخابها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وسوف تتخذ الجمعية القرارات فيما يتعلق بهذه القضايا، تكريسا لمصالح وتطلعات كل المواطنين النيباليين، بما في ذلك الشعوب الأصلية.

وحكومة نيبال تتخذ موقفا مبدئيا بأن تبقى ملتزمة تماما بتعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، بما في ذلك حقوق الشعوب الأصلية، بطريقة إيجابية ودعمهم بكل وسيلة ممكنة في إطار سيادة الدولة وسلامتها الإقليمية.

ونيبال تفهم أن المبادئ المذكورة في هذا الإعلان هي انعكاس جماعي للنوايا الطيبة للمجتمع الدولي باعتبارها مبادئ توجيهية لحماية حقوق الشعوب الأصلية وتعزيزها، وعليه فإنها لا تنشئ أي التزامات قانونية أو سياسية ملزمة بالنسبة للدول التي صوتت لصالحه.

السيد أنشور (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): صوت وفدي لصالح القرار ٢٩٥/٦١ بشأن حقوق الشعوب الأصلية، ونود أن ندلي بالشرح التالي.

حتى بعد عملية المفاوضات المطولة بشأن هذا الإعلان، فإننا نأسف لأن كثيرا من الجوانب الهامة للوثيقة ما زالت لم تُحل، وخاصة فيما يتعلق بتعريف ما الذي يشكل شعبا أصليا. إن غياب هذا التعريف سيحول دون أن تكون لدينا فكرة واضحة عن الأفراد أو مجموعات الأفراد التي تستهدفها الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان أو الحالات التي تنطبق فيها أحكامه انطباقا تاما.

وفي هذا السياق، يرى وفدي أنه من الضروري أن يدلي بالبيان التفسيري التالي. إننا نفهم أن مسألة القبائل الأصلية تنطبق على أناس في بلدان مستقلة يعتبرون من الشعوب الأصلية على أساس أنهم ينحدرون من سكان أقاموا في البلد، أو من منطقة جغرافية ينتمي إليها البلد، وقت الغزو أو الاستعمار أو إنشاء حدود الدولة الحالية، أو من يحتفظون ببعض أو كل مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة، بغض النظر عن مركزهم القانوني.

هذا هو التعريف المستخدم في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨٩. ووفقا لهذه الاتفاقية، فإن الشعوب الأصلية تختلف عن شعوب القبائل – وهو تعبير يشير إلى شعوب في بلدان مستقلة لها أوضاعها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تميزها عن الشرائح الأخرى من المجتمع الوطني، والتي تنظم أمورها كليا أو جزئيا من خلال أعرافها أو تقاليدها الخاصة أو عن طريق قوانين أو قواعد خاصة بها.

ولأن سائر سكان إندونيسيا لم يتغيروا منذ الوقت الذي استعمرت فيه واستقلالها فيما بعد، وبالرغم من أن إندونيسيا بلد متعدد الثقافات والأعراق لا تفرق بين سكانها تحت أي ذريعة، فإن الحقوق المنصوص عليها في هذا الإعلان التي تنطبق حصريا على الشعوب الأصلية، لا تنطبق في حالة إندونيسيا. ومع ذلك، فإننا سنواصل، وفقا لقوانيننا الوطنية، النهوض بالحقوق الجماعية التاريخية للجماعات الإثنية الفرعية التي نسميها *Masyarakat Adats*، وهي ليست مرادفا للشعوب الأصلية على النحو المشار إليه في الإعلان.

ومع ذلك، فإننا نرى أن هذا الإعلان سيكون أساسيا في النهوض بحقوق الإنسان للشعوب التي ينطبق عليها وحمايتها.

السيد حي (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أشعر بالامتنان لإتاحة الفرصة لي لشرح موقف وفدي إزاء إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي اعتمدناه صباح هذا اليوم كمرفق للقرار ٢٩٥/٦١.

وإيمانا بمبدأ عالمية جميع حقوق الإنسان وترابطها، فإننا نؤيد تماما حقوق الإنسان للشعوب الأصلية كما كرسها هذا الإعلان. وحقيقة الأمر، فإن الشعوب الأصلية لها الحق في انتهاج ممارساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما وردت في تلك الوثيقة، بحرية. ولذلك، صوتت باكستان لصالح الإعلان في مجلس حقوق الإنسان، واليوم في الجمعية العامة.

وعلى الرغم من أن هذا الإعلان لا يتضمن تعريفا للشعوب الأصلية، فإننا نفهم أن ذلك المصطلح ينطبق على شعوب في بلدان مستقلة تعتبر أصلية على أساس أنها تنحدر من سكان أقاموا في البلد، أو من المنطقة الجغرافية التي ينتمي إليها البلد، وقت الغزو أو الاستعمار أو إنشاء الحدود الحالية للدولة، والذين يحتفظون ببعض أو كل مؤسساتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الخاصة، بغض النظر عن مركزهم القانوني، كما يرد في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، بشأن الشعوب الأصلية والقبائل في بلدان مستقلة.

ونأمل أن يساعد اعتماد هذا الإعلان أيضا في تحقيق أهداف عقد النهوض بحقوق الشعوب الأصلية وحمايتها وتمكينهم من الاحتفاظ بهويتهم والمشاركة في نفس الوقت في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مع الاحترام التام لقيمهم الثقافية ولغاتهم وتقاليدهم.

السيد بوفا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد باراغواي باعتماد القرار ٢٩٥/٦١، ”الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية“. ومن خلال تصويتنا مؤيدين، فقد أيدنا النتيجة التي جاءت بعد عملية مفاوضات طويلة شاركت فيها باراغواي بروح بناءة وداعمة.

وفي نفس الوقت، أود أن أشرح موقف وفدي بشأن الإعلان الذي اعتمد قبل قليل، وخاصة المادة ٢٦. وسيتم تفسيرهما وفقا للأحكام ذات الصلة من دستورنا الوطني والإطار المعياري لنظامنا القانوني الوطني. وأخيرا، أود أن أشير إلى أن دستور جمهورية باراغواي لسنة ١٩٩٢ يحدد حقوق الشعوب الأصلية في فصله الخامس.

السيد ماتولاي (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): إن سلوفاكيا تؤيد البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل البرتغال بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يرحب بلدي من حيث المبدأ بإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بوصفه أداة هامة لتعزيز حقوق الشعوب الأصلية وحماية هذه الحقوق. وبالتالي نشعر بالأسف لأنه تعين اعتماد تلك الأداة الهامة بإجراء تصويت.

ونعترف اعترافا تاما بأن حقوق الشعوب الأصلية في إطار القانون الدولي متساوية مع حقوق الآخرين. وبالتالي

صوتنا مؤيدين لاعتماد الإعلان. ولكن سلوفاكيا تود أن تشدد على أن حماية حقوق الإنسان الدولية تقوم على أساس مبدأ الطابع الفردي لحقوق الإنسان. ولذا، فإن سلوفاكيا لا تقبل مفهوم حقوق الإنسان الجماعية في القانون الدولي، الذي تم إدماجه في النص. ونود أن نبين التمييز الوارد فيما يتعلق بهذا الموضوع في ديباجة الإعلان. فهي تميز بوضوح بين الطابع الفردي لحقوق الإنسان المتعلقة بالأشخاص الأصليين والحقوق الجماعية التي لا غنى عنها لوجودهم ورفاههم وتنميتهم المتكاملة بوصفهم شعوبا. وينبغي ألا تعتبر تلك الحقوق الجماعية حقوقا للإنسان.

ونظرا لعدم وجود شعوب أصلية في سلوفاكيا، فإنني أشدد على أن مواطني الجمهورية السلوفاكية لا يندرجون في نطاق الإعلان.

السيد أكسين (تركيا) (تكلم بالانكليزية): في العام الماضي وفي اللجنة الثالثة، أيدت تركيا المبادرة المتعلقة بإرجاء النظر في إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية بحيث يمكن مواصلة المفاوضات بشأن النص، بغية الحصول على تأييد أوسع لهذا الإعلان الهام. ويسرنا أن نشهد أن التعديلات التي أُدخلت على نص الإعلان، فضلا عن التعديلات التي أُدخلت على مشروع القرار الذي اعتُمد بموجبه الإعلان، كانت مفيدة في الحصول على التأييد الواسع المطلوب. وفي ذلك الصدد، صوتت تركيا مؤيدة لاعتماد الإعلان. وتسجيلا للموقف، تود تركيا أن تشدد على النقاط التفسيرية التالية فيما يتعلق بالإعلان.

إن الإعلان غير ملزم قانونا. ولكنه يمكن أن يشكل أداة هامة لسياسات الدول التي تعترف بالشعوب الأصلية داخل أراضيها الوطنية. وليس لدى تركيا أي مجموعة داخل حدودها تقع في نطاق الشعوب الأصلية التي ينطبق عليها إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

وتود تركيا أن تؤكد على أنه، كما ورد في الفقرة ١ من المادة ٤٦ من الإعلان،

> ”ليس في هذا الإعلان ما يمكن تفسيره بأنه يقتضي ضمنا أن لأي دولة أو شعب أو جماعة أو شخص حقا في المشاركة في أي نشاط أو أداء أي عمل يناقض ميثاق الأمم المتحدة، أو يُفهم منه أنه يخول أو يشجع أي عمل من شأنه أن يؤدي، كلية أو جزئيا، إلى تقويض أو إضعاف السلامة الإقليمية أو الوحدة الوطنية للدول المستقلة وذات السيادة“.

السيد هيرموسو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي يأخذ الكلمة تعليلا للتصويت بعد التصويت على إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

لقد أيدت الفلبين باستمرار تعزيز وحماية حقوق الشعوب الأصلية. فالفرع ٢٢ من المادة الثانية من الدستور ينص صراحة على أن ”الدولة تعترف بحقوق المجتمعات الثقافية الأصلية في إطار الوحدة الوطنية والتنمية وتعزز هذه الحقوق“. وبالإضافة إلى ذلك، وفي عام ١٩٧٧، وافق مؤتمر الفلبين على قانون حقوق الشعوب الأصلية، الذي يعزز ويحمي حقوق المجتمعات الثقافية الأصلية في الفلبين.

وعلى ذلك الأساس صوتت الفلبين مؤيدة لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويستند إعراب وفدي عن التأييد إلى الإدراك بأن الحق في تقرير المصير على النحو الوارد في المادة ٣ من الوثيقة ينبغي ألا يُفسر بأنه يوافق أو يشجع على أي إجراء من شأنه أن يؤدي، كليا أو جزئيا، إلى تقويض أو إضعاف السلامة الإقليمية أو الوحدة السياسية لدولة ذات سيادة أو مستقلة تمتلك حكومة تمثل جميع الأشخاص الذين ينتمون إلى تلك الأرض.

وبالمثل، فإن صوتنا المؤيد يقوم على أساس الإدراك بأن ملكية الأراضي والموارد الطبيعية تعود إلى الدولة،

وفقا للمذهب ذي الصلة الوارد في الفرع ٢ من المادة الثانية عشرة من دستور الفلبين.

السيد أكنديلي (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): لقد شعرنا نحن أعضاء الوفد النيجيري ببالغ السرور حقا إذ نشهدكم، سيدي، في رئاسة الجمعية بعد ظهر هذا اليوم.

وإذ ننتقل إلى لب المسألة، فإن اليوم، ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، يمثل حقا يوما تاريخيا للغاية. فلقد شهدنا من فورنا اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. ويرحب الوفد النيجيري بالمجالات الواسعة التي يغطيها الإعلان، وهي مجالات تترادف مع الدستور النيجيري ووثيقة الصلة به. وفي الواقع، فإن الدستور النيجيري زاخر بالأحكام التي تعزز بعض تلك المجالات.

ولكن وفدي يود أن يشدد على أن عددا من الشواغل الجوهرية بالنسبة لبلدي لم تتم معالجتها بشكل مرض. وتشمل بعض تلك الشواغل المسائل المتعلقة بسلامة الأراضي وتقرير المصير – المادتان ٣ و ٤ – والسيطرة على أراض وأقاليم وموارد – المادة ٢٦ – والمادة ٣٧، التي تتناول المسألة الهامة المتعلقة بالمعاهدات.

إن المؤسسات الوطنية والقوانين الوطنية في بلدي – بما في ذلك لجنته الوطنية لحقوق الإنسان – ومبدأ إضفاء الطابع الاتحادي – الذي أنشأنا في إطاره لجنة إضفاء الطابع الاتحادي – جميعا تضمن التكامل الوطني. وستواصل هذه المؤسسات تعزيز مسألة حقوق الإنسان والثقافة والكرامة للشعوب الأصلية. وفي الواقع، فإن تلك الأحكام تؤثر على جميع حقوق جميع أبناء نيجيريا. وإضافة إلى ذلك، فإن شعار ”الوحدة في التنوع“ ما زال يشكل المبدأ التوجيهي في إدارة أكثر من ٣٠٠ جماعة عرقية في نيجيريا، تتكلم أكثر من ٣٠٠ لغة.

وبالتالي، فإننا نشعر بالسرور إذ امتنعنا عن التصويت صباح هذا اليوم.

السيدة بيريز الفاريس (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن إنهاء العزلة والتمييز واغتصاب الأرض، وهو ما عانت منه الشعوب الأصلية لأكثر من خمسة قرون، ظل يشكل القوة الدافعة وراء الجهود التي يبذلها عدد لا يحصى من الأطراف الفاعلة في جميع أرجاء العالم. واستنادا إلى أسباب تاريخية محددة، فإن الشعوب الأصلية في جميع أرجاء العالم طلبت إلى المجتمع الدولي توفير مكان لها تتمكن فيه من رفع أصواتها في احتجاج سلمي.

ومثّل الاجتماع الذي عُقد في جنيف عام ١٩٧٧ مرحلة هامة فيما يتعلق بالدور الذي تضطلع به الشعوب الأصلية في الدبلوماسية المتعددة الأطراف. وبعد ذلك بخمس سنوات، أنشئ الفريق العامل المعني بالسكان الأصليين، بمبادرة من اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، التابعة للجنة حقوق الإنسان، كأول كيان للأمم المتحدة يعالج تلك المسألة، وبغية تمهيد السبيل لتحقيق مطالب الشعوب الأصلية التي توارثتها عن أسلافها.

وبموازاة ذلك، وخلال أول عقد دولي للسكان الأصليين في العالم، ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٤، تحققت نتائج هامة في السعي إلى إيجاد حل للمشاكل التي تواجهها هذه المجتمعات، بما في ذلك تقارير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية، وإنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا السكان الأصليين وأمانته. وعلى نحو خاص، نود أن نشير إلى العمل المتفاني الذي قام به الفريق العامل التابع للجنة حقوق الإنسان السابقة في استكمال صياغة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي يمكن اعتباره أكبر إسهام للأمم المتحدة في

إنهاء المعاملة القائمة على النهب والتمييز التي تعرضت لها المجتمعات الأصلية على مدى قرون.

وقد ظل اعتماد مشروع الإعلان عالقا أمام الجمعية. وانتهى أول عقد دولي للسكان الأصليين في العالم دون اعتماد تلك المبادرة الهامة للغاية. واليوم، يمكن اعتبار اعتماد الإعلان من بين أهم إنجازات العقد الثاني، وهي النتيجة التي تشكل أشد ما كانت تصبو إليه الشعوب الأصلية وأحد أكبر التزامات حركة حقوق الإنسان.

وسيشكل الإعلان وما سيكون له من أثر في المستقبل على عمل الأمم المتحدة في هذا المجال نبراسا لتلبية مطالب المجتمعات الأصلية. وتعتقد كوبا أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان والهيئات التابعة له القيام بمتابعة متأنية لتنفيذ الإعلان بغية إعمال الحقوق الإنسانية للشعوب الأصلية بموجب الإعلان. وتؤكد كوبا مجددا على أن الهدف الذي وضعته الأمم المتحدة للعقد الحالي ينبغي ألا يقتصر على تعريف حقوق الشعوب الأصلية أو السعي إلى إدماج هذه الحقوق في إطار المعايير الإنمائية المرفوضة فعليا من غالبية هذه الشعوب، لأن تلك المعايير غريبة عن احتياجاتها الخاصة والحيوية.

علاوة على ذلك، ستظل كوبا تدعم المطالب العادلة للشعوب الأصلية. وأخيرا، على قوانيننا الوطنية الآن أن تعترف على النحو الواجب بحقوق الشعوب الأصلية وتعزيز تنفيذها الفعلي، وحماية الممارسة الحرة لهذه الحقوق من قبل من يتمتع بها، عن طريق آليات يمكنها أن تكفل ذلك بما يحقق رفاهها عموما.

السيد كالوجيروفتش (الجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد بلدي، أود أن أسجل أننا نرحب باعتماد الإعلان الملحق بالقرار ٦١/٢٩٥. نحن نعتبر أنه سيشكل أداة هامة تساعد على تعزيز تشجيع وحماية حقوق الشعوب الأصلية.

السيدة جندي (مصر) (تكلمت بالانكليزية): انطلاقا من إيمان مصر بحقوق الشعوب الأصلية، فقد صوتت مؤيدة لاعتماد الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الملحق بالقرار ٦١/٢٩٥. وعلى الرغم من أن النص ليس كاملا، فإننا نؤمن بأن التعديلات التي أدخلت على نص الإعلان تكفل أنه لا شيء في النص تستفسر على أنه يعيد تعريف تقرير المصير، والسلامة الإقليمية، والوحدة السياسية للدول ذات السيادة، أو حق الدول المستقلة في بسط كامل سيطرتها على أرضها ومواردها، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في تعليل التصويت. ونستمع الآن إلى البيانات بعد اعتماد مشروع القرار. وأعطي الكلمة للسيد تشوكهوانكا سيسبيدس، وزير خارجية بوليفيا.

السيد تشوكهوانكا سيسبيدس (بوليفيا) (تكلم بالإسبانية): لقد انتظرت الشعوب الأصلية، بما يميزنا من صبر، ٢٥ سنة منذ أن بدأت لجنة حقوق الإنسان إعدادها لهذا الصك بشأن حقوق الشعوب الأصلية. واليوم، وبعد انقضاء ٢٥ سنة، نرى حدوث تغييرات أساسية في جميع أنحاء العالم. فمن جهة، نرى عالما لا يمكن فيه للدول التي تستلهم الغرب الإبقاء على التنمية لديها. وهذه التنمية أوجدت اختلالات كبيرة ليس بين البشر فحسب، بل أيضا بين البشر والطبيعة.

إننا نواجه أزمات مختلفة. وفي جميع أنحاء العالم، نسمع عن أزمات مؤسسية، وأزمات طاقة، وأزمات غذائية، وتغير المناخ. وعصر النفط على مشارف النهاية، ونحن نستنفد الموارد الطبيعية لكوكب الأرض بسرعة تفوق السرعة التي تمكّنه من استبدالها. والأرض آخذة في الاحترار: وأنماط هطول الأمطار تغيرت، والأعاصير والزلازل أصبحت أكثر تواترا. وأمنا الأرض أصيبت بجراح مميتة.

ولمواجهة هذه الأزمات، تشكل الشعوب الأصلية خزانا للمعرفة العلمية بأمور الحياة، من خلال قوانينها، وقيمها، ومبادئها التي لا تسعى لإيجاد التوازن بين الناس فحسب، بل أيضا بين البشر والطبيعة. ولديها الكثير مما يمكن أن تسهم به في جهود إنقاذ كوكب الأرض. وهذه المرحلة التاريخية الجديدة تمهد السبيل لقراءة جديدة لواقع الشعوب الأصلية.

ونحن في بوليفيا، نعمل كي نعيش حياة لائقة، لا حياة أفضل. ونحن الشعوب الأصلية لا نحاول أن نعيش حياة أفضل، بل نحاول أن نعيش حياة لائقة. ومجتمعاتنا المحلية لا تبتغي لأي منا أن يعيش حياة أفضل. ولا نريد رؤية بعض الشعوب تعيش حياة أفضل من غيرها أو بعض الأشخاص يعيشون حياة أفضل من غيرهم. وعيش حياة لائقة لا يساوي عيش حياة أفضل. والكذب ليس بحياة لائقة، واستغلال الجيران ليس حياة لائقة، وتدمير البيئة ليس بالحياة اللائقة. فإذا كنت تستغل من يعيش معك، قد تعيش حياة أفضل. وذلك ما لا نريد. ونحن لا نريد لسوء استخدام الطبيعة أن يمكننا من العيش حياة أفضل. فالشعوب الأصلية لا تطلب ذلك. نحن بصدد استعادة معرفتنا، وقيمنا، وقوانيننا.

وفي هذا السياق، وبعد أن هُمشت شعوبنا لمئات السنين، فإن هذا الإعلان أقل ما يمكن اعتماده لمنحنا جميعا أدوات تعترف بوجود الشعوب الأصلية.

ليس الإعلان هو الحل وهو لا يحل مشاكل شعوب كوكب الأرض. بيد أنه خطوة إلى الأمام. وكما قال كثير من المتكلمين، لم تكن صياغته مثالية. وكنا نود أن نرى توافقا أوسع في الآراء ومشاركة أنشط من الشعوب الأصلية. بيد أنها خطوة أولى. وهي خطوة هامة جدا في مساعدة الشعوب الأصلية على إنهاء التمييز وتعزيز هويتها وروحانيتها وضمان الاعتراف بحقوقها في الأرض والموارد الطبيعية، وأن يتم التشاور معها ومشاركتها في صنع القرار.

لهذا نرحب باعتماد الإعلان ونهنئ جميع الذين هيئوا لاعتماد هذا الصك باسم الشعوب الأصلية والعالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرتغال الذي سيتكلم باسم الاتحاد الأوروبي.

السيد سالغيرو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان العام نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة للانضمام ألبانيا والجبل الأسود وصربيا؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا وأرمينيا.

لقد أيد الاتحاد الأوروبي قرار مجلس حقوق الإنسان اعتماد نص إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. واليوم اعتمدنا نصا معدلا يهدف إلى ضمان أوسع تأييد ممكن لهذا الإعلان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي هذا النص التوافقي الجديد ويشجعه أن يرى أنه يحظى بدعم طائفة واسعة من ممثلي السكان الأصليين، الذين أدوا دورا هاما أثناء العملية التي أفضت إلى اعتماد الإعلان. ونحن نعتقد أن اعتماد الإعلان اليوم سيعطي دفعة لحقوق الشعوب الأصلية في مختلف أنحاء العالم وسيضمن التنمية المستمرة لها، ونود أن نحييها على هذا الإنجاز.

السيد بريس غوتيريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): بوصف غواتيمالا بلدا متعدد الثقافات واللغات والأعراق فإنها تود أن تعرب عن بالغ سرورها لاعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.

لقد انتهى اليوم نضال دام ٢٠ عاما وذلك باعتماد نص مقبول لغالبية الدول الأعضاء وبمضمون يعزز كرامة الشعوب الأصلية في العالم. وأثمن شيء في هذه العملية هو أن

أولئك الذين يوجد الإعلان من أجلهم – وهم السكان الأصليون أنفسهم – إلى جانب العديد من الدول التي أيدت الاعتماد اليوم، قد حققوا الهدف المتمثل في إيجاد صك متوازن ومفيد، وهو دليل حقيقي للمساعدة على تحسين الظروف المعيشية الفردية والجماعية للشعوب الأصلية. لقد كان هناك حرص كبير في كل خطوة لضمان اتساق الإعلان مع المبادئ العامة لحقوق الإنسان والقانون الدولي، مع السعي إلى تعزيز وحماية واحترام حقوق الشعوب الأصلية.

وكانت غواتيمالا مقتنعة بأن مجلس حقوق الإنسان وهذه الجمعية سيعتمدان الإعلان بتوافق الآراء. كان ذلك أملنا المثالي، ولكننا ندرك أن الواقع مختلف. ولهذا فإن النص الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان خضع لتعديلات عديدة قبل اعتماده اليوم. وكنا نفضل، نحن وممثلو الشعوب الأصلية، عدم تعديله، لكننا راضون عن أخذ الشواغل التي أعربت عنها دول أخرى، مثل غواتيمالا، في الاعتبار والتي تسعى حقا إلى تحسين مستوى معيشة أكثر من ٣٥٠ مليون من السكان الأصليين الذين يعيشون في مختلف الأحوال والظروف في جميع أنحاء العالم. ونأمل للإعلان أن يكون عالميا بحق.

في غواتيمالا قبل حوالي خمسة قرون، رفع فرا بارتولومي دي لاس كاساس صوته للدفاع عن الشعوب الأصلية. واليوم تجد تلك المهمة تعبيرا مشروعا وملموسا لها في هذا الإعلان. إن الإعلان لا ينشئ حقوقا جديدة، وإنما يؤكد مجددا حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير حتى يمكنها بحرية أن تحدد تنميتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. إنه يقر بحقها الجماعي في العيش في حرية وسلام وأمن بوصفها شعوبا متميزة ضمن السلامة الإقليمية والوحدة السياسية للدولة.

من خلال مشاركة غواتيمالا في تقديم القرار الذي بموجبه اعتمد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فإنها أكدت بذلك من جديد اقتناعها بأن نيل تلك الشعوب لحقوق الإنسان بالكامل هو شرط أساسي لتحقيق التعايش السلمي والمنسجم. ورغم أن الإعلان لا يمكن أن يعوض عن الماضي لكن يمكنه في المستقبل أن يصحح علاقات اجتماعية ظالمة وأن يمنع العنصرية والتمييز والتعصب.

وتعتقد حكومة غواتيمالا أيضا أن الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية يمثل الحد الأدنى من الوصايا العشر، مما يسمح للشعوب الأصلية بأن تُسمى بأسمائها وأن تشارك بحرية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والحياة الروحية للأمة على قدم المساواة. ويمكنها أيضا أن تحافظ على أشكال تنظيمها ونمط حياتها وثقافتها وتقاليدها المحافظة وأن تستخدم لغتها. ويمكنها المشاركة في تطوير أنظمتها وبرامجها التعليمية، وفي أي قرار يؤثر على استخدام واستغلال الموارد في أراضيها، وفقا للقانون الأساسي.

ويثني وفدي على جهود ومثابرة ومرونة وحسن نية حركة الشعوب الأصلية والوفود الحكومية في جنيف ونيويورك. فبعد أكثر من عقدين من المفاوضات المستمرة، نجحت في إصدار هذا الصك التاريخي الاستثنائي.

أخيرا، هذا الإعلان بالنسبة لغواتيمالا هو تعبير عن الإرادة السياسية للمجتمع الدولي في الاعتراف بتلك الشعوب واحترامها والدفاع عنها. إنه أول صك متعلق بحقوق الإنسان للشعوب الأصلية تعتمده الجمعية العامة، وهو ينضم إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي اعتمد أيضا بتصويت مسجل، لتشكيل العمود الفقري لهذه المنظمة، التي أنشئت من أجل هذه المقاصد والمبادئ النبيلة. ومن خلال اعتماد الإعلان اليوم نحن نفتح الباب لمستقبل أفضل للشعوب الأصلية في شتى أنحاء العالم.

السيد نورغام (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية ليس بصفتي عضوا في وفد فنلندا فحسب ولكن أيضا بصفتي ممثلا للبرلمان سامي في فنلندا. إنه هيئة منتخبة وذات مهام مستقلة لاتخاذ القرارات والتي من خلالها يمارس شعب سامي تقرير المصير في فنلندا. لذلك أشعر بسرور بالغ أن أتمكن من الحضور هنا اليوم لأشهد هذه المناسبة الهامة.

إن العقد الدولي الأول للشعوب الأصلية في العالم، الذي بدأه المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، كان له هدفان رئيسيان، هما وضع صيغة نهائية لإعلان للأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وإنشاء منتدى دائم لقضايا هذه الشعوب داخل منظومة الأمم المتحدة.

لقد نجحنا في إنشاء المنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية في عام ٢٠٠٠، الذي كان أحد الإنجازات الكبرى خلال العقد الأول. وإذ نأسف للتأخير في اعتماد هذا الإعلان، يسعدنا أنه بعد سنوات طويلة من المفاوضات المكثفة، استطعنا الآن وضع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية في صورته النهائية. واليوم، فإننا نثني على عمل مئات من ممثلي الحكومات والشعوب الأصلية من أمريكا اللاتينية وأفريقيا والمنطقة القطبية الشمالية وأمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ بالوصول بهذه العملية – التي بدأت منذ ما يزيد على عقدين – إلى خاتمة ناجحة.

وحقوق الشعوب الأصلية تكتسي أهمية قصوى في فنلندا. فهذه المسألة لا تؤثر على حياة الشعوب الأصلية فحسب، وإنما السكان عموما. وإننا نعتبر هذا الإعلان أداة هامة في ترسيخ مبدأ المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار. ونرى أن اعتماد هذا الإعلان سيعزز النهوض بحقوق الشعوب الأصلية وحمايتها على مستوى العالم.

وبعد اعتماد هذا الإعلان اليوم، ينبغي أن يكون بمثابة إطار شامل للتعاون بين الدول والشعوب الأصلية في تنفيذ هذه المعايير الدولية الدنيا الجديدة لاحترام حقوق الشعوب الأصلية.

السيد ريوفريو (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): إن إكوادور بلد معروف بتعدديته الثقافية والعرقية. وإنني أتكلم في هذه الجلسة العامة للجمعية العامة في هذا الإطار، مؤكدا على الالتزام القوي لحكومة بلدي مع اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٦١/٢٩٥، المرفق). فهذا الصك التاريخي الهام، الذي استغرق أكثر من ٢٠ عاما قبل أن يصبح واقعا، سيكون بلا شك الميثاق الأساسي لحماية حقوق الإنسان للشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم.

وبلدي يود أن يتقدم بالشكر إلى رئيسة الجمعية العامة التي عقدت العزم على أن يعتمد هذا الإعلان في الدورة الحالية، وإلى ممثل الفلبين الذي قاد المفاوضات المفتوحة بشأن هذا الصك في نيويورك. وأود أن أتقدم بالشكر الخاص إلى الوفود – وبالأخص وفود المكسيك وبيرو وغواتيمالا – التي أسهمت في نجاح تلك المفاوضات المعقدة، وكذلك جميع منظمات الشعوب الأصلية التي لم تدخر وسعا على مدار هذه السنة من المشاورات في دعم البلدان مقدمة المشروع في جهودها لبلوغ هذه اللحظة، التي بدا الوصول إليها بعيد المنال أحيانا.

ومع أن إكوادور تمسكت بموقفها الثابت بضرورة ألا يعاد فتح باب النقاش حول النص الذي اعتمده مجلس حقوق الإنسان في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠٠٦ لأننا نرى أن مضمونه خضع لمفاوضات كافية وحظي بتأييد الشعوب الأصلية في العالم، فإن بلدي، وكذلك البلدان الأخرى مقدمة الإعلان، أبدت مرونة في السماح بأن تُدرج في النص

التعديلات التي اقترحتها مجموعة الدول الأفريقية، ما دامت لن تؤثر على مضمونه الأساسي بشأن حماية حقوق الشعوب الأصلية والنهوض بها. ولا شك أن تلك المرونة قد سمحت بالتوصل إلى التوافق اللازم مع أغلبية من البلدان من مختلف مناطق العالم. وتدرك تلك البلدان أن الصك الذي اعتمدناه اليوم سيسهم في تحسين الحالة الهشة للغاية التي تواجهها شعوبنا الأصلية.

ومنذ عام ١٩٩٨، اعترفت إكوادور في دستورها بالحقوق الجماعية للشعوب الأصلية. واليوم، نعرب عن التزامنا بتطبيق هذا الإعلان في كل سياسات الدولة. وبلدي يهنئ الجمعية العامة على إنجاز هذا التحدي التاريخي بأن أضافت إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان صكا أساسيا لإنهاء إقصاء وتهميش وعزلة ملايين البشر الذين تعرضوا للاستغلال والإذلال على مدى قرون والذين ينتظرون من حكوماتنا اعترافا حاسما بحقوقهم الجماعية.

السيد غونزاليس (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): في هذا اليوم المشهود، يشيد وفدي باعتماد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٦١/٢٩٥) الذي جاء تتويجا لـ ٢٥ عاما من العمل والكفاح الطويل الذي خاضته شعوبنا الأصلية من أجل الاعتراف بحقوق الإنسان الخاصة بها واحترام تلك الحقوق.

وفي كوستاريكا، يقر نظامنا القانوني الاعتراف بحقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك، في جملة أمور، الحق في الاختصاص الإقليمي، الذي أنشئ في قانون الشعوب الأصلية لسنة ١٩٧٧، والقانون العرفي المكرس في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩، التي صادقت عليها كوستاريكا في عام ١٩٩٢، والتي لها مركز قانوني دستوري. ومع ذلك، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. ونقر بأن علينا أن نحسِّن وصول الشعوب الأصلية إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والصحة، وأن نضاعف جهودنا لحماية ثقافاتهم ولغاتهم والحفاظ عليها، وتعزيز مشاركة المجموعات الأصلية ومنظماتها في صنع القرارات ومكافحة الفقر والتهميش والتدهور البيئي، مما يعرقل تمتعهم بحقوق الإنسان بالكامل.

وهذه بداية فرصة جديدة لتصحيح المظالم التاريخية التي ترتكب ضد شعوبنا الأصلية. ولذلك، وكما فعلنا في مجلس حقوق الإنسان، فقد قدمنا مشروع القرار، وانضممنا إلى هذا الالتزام التاريخي لدعم الأخوة والأخوات من أبناء الشعوب الأصلية بالتصويت لصالح الإعلان. ونأمل أن يترجم هذا الصك الجديد إلى أعمال ملموسة تفيد الشعوب الأصلية في جميع أنحاء العالم بلا تمييز، وأن تُدمج مبادئ الإعلان، على سبيل الأولوية وفي الحال، في جهود دولية لحماية حقوق الشعوب الأصلية تقوم بها هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وصناديقها وبرامجها.

السيد فيشي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تؤيد فرنسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل البرتغال باسم الاتحاد الأوروبي.

وفرنسا ترحب باعتماد الجمعية العامة لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية (القرار ٦١/٢٩٥). فهذا الحدث الذي جاء تتويجا لعملية بدأت قبل أكثر من ٢٠ عاما، يمثل خطوة أساسية إلى الأمام على طريق حماية حقوق الإنسان.

وعلى الصعيد الوطني، فإن فرنسا التي تهتم اهتماما مباشرا بالسكان الأصليين في مجتمعاتها الإقليمية فيما وراء البحار، تقوم بتنفيذ برامج لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأولئك السكان في إطار يتماشى مع خصائصهم ويعبر عن ثقافاتهم. ولذلك، تدعم فرنسا كل العمليات الجارية على الصعيد المتعدد الأطراف. وبصفة خاصة، قدمنا دعما ماليا للعقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم.

إن الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية يكمل إطار المعايير التي تجسدها صكوك الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، بدون المساس بحقوق الفرد وحرياته الأساسية التي سبق منحها.

وبالنسبة لفرنسا، وبفضل مبدأ عدم جواز تجزئة الجمهورية، وتماشيا مع مبدأ المساواة الأساسي، ونتيجته الطبيعية، أي مبدأ عدم التمييز، فإن الحقوق الجماعية لا يمكن أن تهيمن على الحقوق الفردية. ومع ذلك، نرى أنه يجب أن تعطى بعض الشعوب الأصلية حقوقا على أساس إقليمي. أما الحق في تقرير المصير والمشاركة في المشاورات والاستفتاءات المحلية، كما يرد في المواد ٣ و ٤ و ١٩ و ٢٠ و ٣٠ من الإعلان، فيمكن ممارسته وفقا للقواعد الدستورية الوطنية، كما تنص على ذلك المادة ٤٦ من الإعلان. وأخيرا، فإن المادة ٣٦، المتعلقة بحق الشعوب الأصلية في إقامة علاقات دولية، يمكن فهمها في إطار القواعد الدستورية في ذلك المجال.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا على التزامنا بالقواعد الدولية لحقوق الإنسان وبالقيم الديمقراطية الذي يهدف هذا الإعلان إلى استكمالها وتعزيزها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): لقد استمعنا لآخر متكلم تعليلا للتصويت. وأود أن أعرب عن صادق شكري، بالنيابة عن رئيسة الجمعية العامة، للسفير هيلاريو ديفيد ممثل الفلبين، الذي أدار، بالنيابة عن الرئيسة، باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة التي جرت في المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/61/L.67. وإنني لعلى يقين بأن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب عن خالص التقدير له.

أتلو الآن بيانا بالنيابة عن رئيسة الجمعية العامة، الشيخة هيا راشد آل خليفة.

”أود أن أهنئ جميع أعضاء الجمعية العامة على عملهم بشأن هذا الإعلان التاريخي. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشيد بالاحتراف المهني الذي أبداه سعادة السيد هيلاريو ج. ديفيد، الابن، الممثل الدائم للفلبين، أثناء تيسيره للعملية المفضية إلى اعتماد هذا الإعلان.

”ولقد قطعت الجمعية العامة شوطا طويلا بشأن هذه المسألة. وإذ فتحنا أبوابنا أول مرة للشعوب الأصلية في احتفال لإطلاق السنة الدولية للسكان الأصليين في العالم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وبعد ذلك في عام ١٩٩٣، احتفلت الأمم المتحدة بالعقد الدولي الأول للسكان الأصليين في العالم؛ وفي العام الماضي احتفلت المنظمة ببداية العقد الدولي الثاني للسكان الأصليين في العالم.

”وأظهرت تلك الشراكة والتعاون الالتزام المستمر للجمعية العامة بالشعوب الأصلية في العالم. ولكن وحتى مع إحراز ذلك التقدم، ما زالت الشعوب الأصلية تواجه التهميش والفقر المدقع والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. وفي كثير من الأحيان تجر هذه الشعوب إلى الصراعات والنزاعات المتعلقة بالأراضي، التي تهدد طريقة حياتها وبقاءها ذاته. كما أنها تعاني من افتقار إلى إمكانية الحصول على الرعاية الصحية والتعليم.

”ولكن علينا ألا نصف الشعوب الأصلية بأنها ضحايا، بل هي بدلا من ذلك أصولٌ حيوية لتنوع بشريتنا على الصعيد العالمي. واليوم، وباعتماد الإعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية، فإننا نحرز المزيد من التقدم نحو تحسين حالة الشعوب الأصلية في جميع أرجاء العالم.

”كما أن الجمعية العامة أنجزت ولاية أخرى هامة اتفق عليها رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر القمة العالمي الذي عقد في عام ٢٠٠٥.

”إنني أدرك إدراكا شديدا أن هذا الإعلان هو نتيجة أكثر من عقدين من المفاوضات. ولا يمكن التقليل من أهمية هذه الوثيقة بالنسبة للشعوب الأصلية وبصورة أوسع بالنسبة لجدول أعمال حقوق الإنسان. وباعتماد الإعلان، فإننا نتخذ أيضا خطوة أخرى إلى الأمام صوب تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع. كما أننا نظهر بنشاط الدور الهام الذي تضطلع به الجمعية العامة في ميدان وضع المعايير الدولية“.

أود أن أذكِّر الأعضاء بأنه سيعقد، مباشرة بعد رفع هذه الجلسة، جزء غير رسمي للاستماع إلى بيانين يدلي بهما ممثلان لمجتمع السكان الأصليين. والأعضاء مدعوون إلى البقاء في أماكنهم للاشتراك في ذلك الجزء.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٦٨ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/١٥.